



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الربيعية 2008 م - العدد: 14

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 12 رجب 1429

الموافق 15 جويلية 2008

فهرس

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة ص 03

■ إختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2008.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 12 رجب 1429
الموافق 15 جويلية 2008

زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية الترحيب بضيوفنا في مقر مجلس
الأمة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسادة
أعضاء مكتبه، السيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقمه
الوزاري، يستحقون منا الشكر والتقدير لمشاركتهم
إيانا مراسيم اختتام دورة الربيع العادية في مجلس
الأمة.

إن حضور السيد رئيس الحكومة بصفته الجديدة
إلى الهيئة تستوجب منا تقديم التهنئة على الثقة
المستحقة التي حظي بها وأعضاء طاقمه الوزاري
من قبل فخامة رئيس الجمهورية لمواصلة تنفيذ
البرنامج الذي من سنوات أربع زكاه الشعب
الجزائري.

وإننا بهذه المناسبة نود أن نؤكد له دعمنا لكافة
جهوده وطاقم فريقه الحكومي الرامية إلى تجسيد
مضمون البرنامج الذي معاً دعمناه؛ وإننا -السيد
رئيس الحكومة- لوثقون كل الثقة بأنكم في ظل
توجيهات فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
لقادرون على تحقيق الأهداف والغايات المكرسة في
البرنامج الرئاسي في محاوره العريضة وفي
مواعيده المحددة.

المناسبة تقتضي أيضاً تقديم الشكر للسيد عبد
العزيز بلخادم، رئيس الحكومة السابق، على كل ما
بذله من جهود مخلصة لتأدية دوره على رأس الهيئة
التنفيذية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقاؤنا اليوم هو للمشاركة في مراسيم اختتام
دورة الربيع العادية، والمناسبة هي باستمرار
فرصة لتقدير الجهد وتقييم النتيجة لكنها أيضاً
مناسبة لإبداء الرأي حول ما يجري حولنا من
تطورات في الساحة الوطنية.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة
مفتوحة.

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة وزراء الدولة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة الضيوف،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا نحن حاولنا إعطاء حكم عن الدورة من خلال مجرد عدد نصوصها القانونية فإن ذلك سيؤدي بنا إلى الحكم عليها - أي على الدورة - بأنها كانت دورة عادية.

ولكن الحقيقة الأكيدة هي أن الدورة بما صادقت عليه من نصوص قانونية وما قدمته من نشاطات برلمانية متنوعة لها حقاً واحدة من الدورات المتميزة لمجلس الأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس جديداً القول بأن مهمة البرلمان الأساسية هي التشريع، فهذا يعد من الأمور المسلم بها.

إننا منطلقين من هذا الفهم وهذه الحقيقة، نقول إن مجلس الأمة خلال الدورة أدى دوره كاملاً، فهو درس وصادق على كافة النصوص التي كانت مبرمجة للدورة، كالنص الخاص بترقية الصحة أو ذلك الخاص بحماية الأملاك العامة أو المتعلق بالتوجيه الفلاحي أو قانون المنافسة أو القانون الخاص بدخول الأجانب إلى بلادنا والإقامة فيها، وكذا القانون الذي يتكفل بموضوع البناءات غير المنتهية وأيضا القانون المتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية.

إنها حقاً نصوص هامة تكفلت بمعالجة ملفات حساسة ومتنوعة ولهذا حظيت من قبلكم - سيداتي، سادتي - بعناية واهتمام خاصين، إهتمام ترجمه نقاش الدورة وعناية فرضتها حساسية النصوص المقترحة الرامية إلى تحسين وتنظيم القطاعات التي جاءت لأجلها.

وفيما يخص نقاشات الدورة، يمكن عموماً القول، سيداتي، سادتي، إنها كانت جد مركزة وهي في غايتها النهائية كانت تهدف إلى لفت الانتباه وإثارة الاهتمام بالقضايا الهامة التي تواجه المجتمع.

وإن هذه النقاشات وإن هي طرحت تساؤلات وانتقادات تُعدّ مشروعة كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع المعيش وتمس المصلحة العامة فإنها وجدت مبررها في الرغبة المشتركة والحرص الكبير الذي ما فتئ كل واحد منكم يوليه لتغيير الأوضاع

في هذه القطاعات لما هو أحسن.

صحيح أن العمل التشريعي يرمي - من بين ما يرمي إليه - إلى إعادة النظر في النظام القانوني السائد، لكنه يرمي خاصة إلى تنظيم النشاطات الجديدة وتزويدها بتنظيم قانوني جديد وعصري وفي حالتنا فإنه يسعى إلى تحقيق التناسق والانسجام والاقتراب من الواقع المعيش وهو يترجم موضوعياً الغايات والمقاصد المرسومة من قبل الدولة والمتضمنة في برنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى «بناء الدولة الوطنية الحديثة وإقامة المجتمع العصري المتقدم».

أيتها السيدات، أيها السادة،

دائماً وفي حصيلة الجهد التشريعي المبذول خلال الدورة نود التأكيد على دور اللجان الدائمة ضمن الهيئة خاصة وأن عملها يدخل ضمن نطاق المهمة التشريعية للمجلس.

وللموضوعية نقول إن هذا العمل، الذي عادة ما يتم في صمت، يعد في الواقع عملاً مؤسساتياً هاماً يترجم إرادة صادقة يعبر عنها ويترجمها عمل جاد يُقدّمه أعضاء اللجان الدائمة في المجلس وأعضاء الحكومة. إنه عمل جيد يترجم الرغبة المتقاسمة ما بين الطرفين والقائمة على منطقتي التآزر في العمل ما بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية وليس التصارع فيما بينهما.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن ما يميز عمل اللجان في إطار أداء مجلس الأمة التشريعي يكمن - كما يعرف الجميع - في إعداد التقارير الخاصة بمشاريع النصوص المعروضة على الهيئة ورفع التوصيات الداعية إلى تجسيد مضمون النصوص القانونية المصادق عليها في شكل إجراءات تطبيقية تصدر - لاحقاً - عن الهيئة التنفيذية.

صحيح أن هذه التوصيات يعوزها في الظاهر طابع الإلزام، إلا أنها في الواقع لا تفتقر كلية إلى الوزن والمكانة القانونية، لأنها تحمل في صلبها تعهداً حكومياً بضرورة تطبيق مضامين هذه النصوص بما يتماشى والتوصيات المرفوعة من

كانت الغاية التي سعينا إلى بلوغها بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني ومع بقية مؤسسات الدولة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إلى جانب هذه النشاطات، يسعى مجلس الأمة من مدة إلى استحداث فضاءات فكرية وثقافية جديدة من خلال تنظيم نشاطات متنوعة، الغرض منها نشر وترسيخ الثقافة البرلمانية المرادفة للثقافة الديمقراطية التي نسعى في مجلس الأمة إلى تكريسها بشكل تدريجي هادف وورصين وندمجها ضمن نشاطات هيئتنا البرلمانية.

وتبقى غايتنا في كل ذلك هي توفير منبر فكري راق يسهل معه -وفي إطاره- التحاور والنقاش حول القضايا التي تعيننا كمؤسسة.

وإذا كنا نحرص على ترقية هذا النوع من أنواع النشاطات، والإكثار منها، فإن غايتنا تبقى المساهمة في الرفع من مستوى نقاشاتنا في هذه الهيئة، وتلقيح معارفنا وتجاربنا مع تجارب ومعارف الغير.

لقد حرصنا على أن تكون هذه الفضاءات إطاراً لتبادل الرؤى والتصورات وتقديم المقترحات الاستشرافية التي يمكن الاسترشاد بها بعيداً عن الارتجال والتسرع، وقد حرصنا كثيراً على جعل دورنا كهيئة مقتصرراً على توفير إطار العمل وتهيئة ظروف الانعقاد العادي لها دون انحياز لاتجاه معين على حساب آخر.

إننا للمناسبة نقول أيضاً بأن هذا الشكل من أشكال النقاش ليس بدعة من مجلس الأمة بل هو تقليد منتهج في مجمل برلمانات العالم المتقدم، وإذا كان مجلس الأمة قد انتهجه فلأهميته وجدواه التي لا تخفى على أحد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

منطلقة من هذا الفهم لموضوع النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية، احتضنت هيئتنا عدداً هاماً من النشاطات الفكرية، شارك فيها برلمانيون وأساتذة جامعات وباحثون جزائريون وأجانب أثروا بمشاركتهم النقاش في قاعات الهيئة. وهكذا

قبل اللجان وهي تعد أيضاً بمثابة تعهد أخلاقي من أعضاء الهيئة بدعم تنفيذ مضمون هذه النصوص.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بالموازاة مع النشاط التشريعي، يحتل الدور الرقابي لمجلس الأمة مكانة واضحة يترجمها الاهتمام المتزايد لأعضائه بها، وهو الاهتمام الذي يجد تعبيره في الأسئلة الشفوية والكتابية العديدة التي يوجهونها لمسؤولي الهيئة التنفيذية ويرمون من ورائها شد انتباه الحكومة إلى القضايا ذات الصلة بانشغالات المواطن.

وهذا الاهتمام يجد ترجمته العملية أيضاً في الجولات الاستعلامية الميدانية التي تقوم بها وفود مجلس الأمة المختلفة لمعاينة تنفيذ برنامج الحكومة على المستوى المحلي.

خلال الدورة قام أعضاء من مجلس الأمة بجولات استطلاعية مفيدة في كل من ولايتي الجزائر وورقلة، كما قامت وفود أخرى بمعاينة واقع بعض المؤسسات الوطنية التابعة لقطاع الصحة وقطاع الإعلام على مستوى العاصمة.

وقد توجت هذه الوفود عملها في كل مرة بتقديم تقارير مفيدة قدمتها الهيئة إلى الجهات المعنية.

بهذه المناسبة أود أن أنوه بالجهود التي بذلها أعضاء هذه الوفود وأشكر السلطات المعنية على التسهيلات التي قدمتها لوفود مجلس الأمة على المستوى المركزي والمحلي.

لجان المجلس نظمت خلال الدورة جلسات استماع كانت أبرزها تلك المتعلقة بقطاع الثقافة وقطاع الخارجية.

خلال الدورة تعاطى مجلس الأمة بشكل واضح مع الشأن الدولي وهو فعل ذلك من منظور يرمي إلى تبليغ وشرح مواقف الجزائر، وتأكيد حضورها على المستويات البرلمانية الإقليمية والدولية بما يمكننا من معابنتها وإبداء الرأي في المواضيع المطروحة فيها.

وفي كافة جهودنا هذه كانت غايتنا ترمي إلى خدمة مصلحة الجزائر وتدعيم خياراتها السياسية والتعريف بها لدى الغير وذلك كان هدفنا وتلك

لتنظيم «يوم برلماني للطفل»، ولقد لقي هذا اليوم استحسان الكثير وولد ردود فعل إيجابية في داخل وخارج الوطن، حتى إن عشرة من هؤلاء الأطفال البرلمانيين الذين شاركوا في هذا اليوم قد استدعوا إلى تونس وشاركوا مع أطفال المغرب العربي في يوم برلماني للبرلمان المغربي.

في إطار جرد نشاطات الهيئة خلال الدورة لا يمكننا أن ننهي كلامنا دون الإشارة إلى جلسة الاستماع التي نظمها المجلس مع محافظ بنك الجزائر والتي كانت مناسبة جد ثمينة تم من خلالها تسليط الضوء على واقع بلادنا الاقتصادي والنقدي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كان لنا من خلاصات تقديمها ودروس نستخلصها مما تقدم فإننا نقول:

إذا كان عدد النصوص المصادق عليها خلال الدورة عادياً، فإن النشاطات الرقابية والبرلمانية كانت جد مكثفة ومتنوعة.

ونحن نستعرض الأعمال التي قامت بها الهيئة خلال الدورة الواجب يفتضحنا التنويه بجهود الزميلات والزملاء الذين قدموا إسهامات مشكورة. ولا ننسى التنويه أيضاً بتعاون الهيئة التنفيذية مع هيئتنا تعاوناً كان مفيداً، فلکم ولها منا كامل الشكر وكل التقدير.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عودنا أنفسنا في كل دورة التعليق واستقراء بعض ما يجري حولنا من أحداث وتطورات، والتعليق يمليه علينا الواقع الذي نحياه بإيجابياته وبسلبياته، والمسؤولية الملقاة على عاتقنا كأعضاء ننتمي لهذه الهيئة.

وفي هذا الباب نقول:

إن التطورات التي تعرفها ساحتنا الوطنية في جانبها الاجتماعي والاقتصادي تستوقفنا هذه الأيام وتدعونا إلى التعبير عن الرأي وتحديد الموقف.

في هذا الباب نقول:

إذا كان التقييم والمعينة هو إبداء الرأي والملاحظة فإن المعينة التقييمية تتطلب منا خاصة إحصاء المنجزات وتسجيل النتائج قبل إعطاء الأحكام.

فقد نظمنا ما لا يقل عن خمسة نشاطات فكرية في غاية الأهمية خلال الدورة، كالندوة المخصصة للمنظمة العالمية للتجارة والندوة الخاصة بالدفاع الاقتصادي وكتاهما سلطت الضوء على جوانب حساسة تخص سياسة بلادنا الاقتصادية.

لقد سعت هذه الندوات أيضاً إلى تسليط مزيد من الضوء على جوانب ذات أبعاد ثقافية وإنسانية تمس هويتنا وأصالتنا وتمسك بلادنا وشعبها ومثقفينا بثقافة حقوق الإنسان، كان أبرزها الندوة التي خصصناها للأمير عبد القادر وحقوق الإنسان، ودعونا لها شخصيات بارزة من داخل وخارج الوطن وقد كانت لهذه الندوة أصداء واسعة في داخل وخارج مؤسستنا.

وفي إطار التعاون مع الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية، استضافت هيئتنا نشاطات مع منظمات إقليمية ودولية ودعت لها شخصيات مختصة وطنية وأجنبية قصد السماع لأرائها وتحليلها في مواضيع تعد من مواضيع الساعة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن أنهى كلامي في هذا الباب -باب النشاط الفكري لمجلس الأمة- دون التطرق ولو بإيجاز للندوة التي نظمناها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والأربعين لاستقلال الجزائر والتي نشطها مجاهدون ومجاهدات معروفون أعضاء في مجلس الأمة، وفيها سجلوا فصولاً ووقائع من الثورة عاشوها أو هم صنعوها أو ساهموا في صناعتها.

إني أود انتهاء الفرصة المتاحة أمامي لكي أتوجه لهم بالشكر والعرفان لتجاوبهم مع الفكرة وقبولهم المشاركة وتسجيل صفحات- ولو هي كانت قصيرة- من حياة الثورة الجزائرية.

وآمل منهم مواصلة الجهد لتسجيل صفحات أخرى من هذه الملحمة التاريخية التي لثمانى سنوات عاشها شعبنا وفيها قدم الغالي والنفيس لكي تحيا الجزائر حرة كريمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن ربط أواصر الصلة بأجيال الغد هو الذي دفع بمجلس الأمة إلى التعاون مع وزارة التربية الوطنية،

والعمل على مواجهة هذه التحديات أصبح الآن مطلباً حيويًا يستنطقنا جميعاً، إنه امتحان يتوجب علينا تذليل تحدياته.

أيتهن السيدات، أيها السادة،

إننا ندرك أن هذه الظواهر هي نتاج تراكم إشكالات معقدة بعضها يرجع إلى أيام المأساة الوطنية وبعضها الآخر يعود إلى عوامل خارجية نتيجة استفحال أزمة الغذاء العالمية في حين أن بعضها الثالث يرجع إلى أداء بعض هيئاتنا الاقتصادية والإدارية بما فيه الكفاية وبما من شأنه مقاومة هذه التحديات المفروضة.

ولكننا بالمقابل نقول إن هذه الأوضاع غير المريحة وإن كانت حقيقة لا يمكن نكرانها أو صرف النظر عنها إلا أنها أصبحت -لحسن الحظ- معروفة ووصفات علاجها متوفرة ولعل الأهم من ذلك كله هو أن الإدراك والفهم لدى كبار مسؤولي الدولة متوفر حولها والحمد لله.

لقد جاء خطاب السيد رئيس الجمهورية، الذي هو في الحقيقة خطاب برنامج، الذي ألقاه أمام إدارات وزارة الدفاع الوطني ووجهه للأمة ليؤكد هذه الحقيقة.

لقد أتى هذا الخطاب في وقته وهو وضع الأصعب حقاً على الجرح وفيه رتّب الأولويات -أولويات عمل الحكومة- سواء لدى تطرقه لموضوع الشباب أو للواقع الاجتماعي الخاص الذي تعرفه البلاد أو النظرة لكيفية معالجة التنظيم الإقليمي أو لدى دفاعه عن المصالحة الوطنية دون التخلي عن ملاحقة أعداء الله والوطن ممن يسمحون لأنفسهم بإزهاق أرواح أبناء هذا الوطن. لقد كان حقاً خطاباً برنامجاً يمكن اعتماده لسنوات قادمة وفي هذا الشأن كلنا معنيون بتنفيذ مضمونه.

أيتهن السيدات، أيها السادة،

الإشكال اليوم ليس في توفير الإمكانيات المالية ولا في عدم توفر الإطارات الوطنية القادرة على تنفيذ البرامج؛ وإنما الإشكال يبرز في ضرورة عمل وتجدد الجميع من أجل الخروج من هذه الأوضاع غير المريحة التي تبرز بين الحين والآخر والانطلاق

ومن هذه الزاوية الواجب يقتضينا الإقرار بأن سياسة توفير المياه لمدن ومناطق عديدة من الوطن وتشبيد مئات الآلاف من السكنات في مدننا وقرانا، لهي حقائق تستحق التسجيل وتحتم الإقرار بل أقول التنويه.

وفي نفس السياق نقول أيضاً إذا كان شق الطرقات مضاعفا ورفع الغبن عن المواطن مباركاً، فقد يظهر النقد السلبي الشامل ونكران الحقيقة كلية في واقع الأمر تقييماً ناقصاً ومُنحازاً.

إن التدابير العديدة المتخذة والرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطن، وإن الزيادة في أجور العمال والموظفين، وإن تكاثر تسجيل المشاريع الإنمائية الرامية إلى امتصاص البطالة، وإن المبادرات الجديدة والجريئة الرامية إلى تحسين أداء المؤسسات خاصة المالية منها، لهي كلها جهود محمودة تدرج في باب ضمان تنمية متكاملة ومتناسقة وهي لذلك تستحق التنويه والتشجيع والدعم.

ولكن بروز بعض مظاهر التوتر الذي عرفته بعض مدننا، وبقاء بعض الظواهر السلبية الناجمة عن تحولات المرحلة لهي بالمقابل ظواهر غير مريحة تدعونا اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الاهتمام والتكفل بها.

ولقد جاء الإحصاء الذي أجرته وزارة الداخلية مؤخراً فكشف لنا أيضاً عن بعض هذه الحقائق.

ولئن اعتبر البعض هذه السلبيات والنقائص بالعادية بل بالطبيعية بوصفها من تداعيات التطور السريع إلا أنها مع ذلك تحمل في طياتها مخلفات تمس بالدرجة الأولى الفئات الاجتماعية الهشة وغير المهيئة لمواكبة سرعة التطور.

إننا لنعتقد أن هذا الخلل هو الذي كان سبباً في قيام بعض حالات التوتر التي برزت هنا وهناك وكانت سبباً في قيام بعض الاختلالات وبرز بعض الأوضاع غير الإيجابية.

إنها عوامل أثرت في الواقع الاجتماعي لبلدنا كونها تعد ظواهر غير صحية يتوجب التكفل بها. إن استدراك هذه الأوضاع ومعالجة هذه المخلفات

السيد الرئيس: بذلك أعلن عن الاختتام الرسمي لدورة الربيع العادية لسنة 2008. شكرالكم جميعاً، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والخميس صباحاً

للعمل بما من شأنه مضاعفة وتيرة التحرك الاقتصادي والعمل بتصميم على تجذير سياسة الإصلاح المنتهجة.

صحيح أن بعض الإصلاحات تحتاج لبعض الوقت لأنها مرتبطة بدرجة وتيرة تطور بلدنا اجتماعياً واقتصادياً وخاصة ثقافياً، لكن الصحيح أيضاً هو أن سياسة الإصلاح لا يمكنها أن تتحقق ما لم تتجند لإنجاحها كافة الهيئات والمؤسسات والأشخاص وتعمل على إنجاح مراحلها.

وأخيراً - زميلاتي، زملائي - فإنه لا يمكننا أن ننهي كلامنا في هذه المناسبة دون التنويه بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى إعادة النظر في التنظيم الإقليمي للجزائر والإقرار بأنه حقاً سيكون قراراً تاريخياً طالما طالب به العديد من السكان وفي مناطق عديدة من البلاد كونه يساعد على إعطاء الانتعاش والحركة لجماعاتنا الإقليمية ويساعدها على ترتيب أولويات تنميتها.

إن الانتماء السابق لأغلبية أعضاء هيئتنا للهيئات المنتخبة محلياً يجعلنا ضمن الهيئة ندرك حقيقة وأبعاد هذا القرار ويدفعنا إلى التنويه به وبمقاصده المؤسساتية النبيلة ولما يتضمنه من أهداف وأبعاد اجتماعية واقتصادية وإدارية وسكانية واضحة تمكن الجهات المسؤولة من الاضطلاع بانشغالات المواطن والتكفل بها التكفل الأحسن بما من شأنه تدعيم الدولة الوطنية العصرية القوية والمجتمع المتقدم الأصيل.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود في نهاية كلمتي هذه أن أشكركم جميعاً على كل ما قمتم به من عمل جاد ومسؤول من أجل جعل هذه الدورة متميزة في حجم أداؤها ونوعية مردودها والشكر موصول لإطارات وعمال وعاملات مجلس الأمة على كل ما قاموا به من أجل تسهيل أعمالنا طيلة الدورة.

شكرالكم - سيداتي، سادتي - على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 14 شعبان 1429

الموافق 16 أوت 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587